

بيروت في ١٥/٢/٢٠٢٦

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه
بالسؤال الآتي آمليّن الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران جبري بـ



الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: التناقض في أرقام عودة النازحين السوريين بين الحكومة، الأمن العام، والأمم المتحدة.

حيث إن الحكومة اللبنانية دأبت في الآونة الأخيرة، استنادًا إلى معطيات صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وجهات دولية أخرى، على الإعلان عن أرقام تتعلق بعدد “العائدين” السوريين من لبنان، ولا سيما الرقم المنداول البالغ نحو 503,603 شخصًا؛ مما يشير ان انها لا تملك أي احصاءات أو داتا تؤكد صحة هذه الارقام وفق تقرير المفوضية الصادر بتاريخ 2025/12/31

وحيث إنّ هذا الرقم يُقدّم للرأي العام اللبناني والمجتمع الدولي على أنّه يعكس عودة فعالية وملموسة للنازحين إلى الأراضي السورية، بما يرتّب عليه آثاراً سياسية ومالية وقانونية مباشرة، سواء لجهة المساعدات الدولية أو لجهة السياسات العامة المعتمدة من قبل الدولة اللبنانية؛

وحيث إنّ المعطيات التفصيلية الواردة في الجدول المرفق ربطاً بهذا السؤال تُظهر وجود فجوة رقمية جوهرية بين:

• عدد العائدين الموثقين فعليًا عبر برامج العودة الطوعية التابعة للـ UNHCR 54,673،

• وبين الرقم الإجمالي المعلن (503,603) تحت عنوان "syrian inactivated in record in lebanon due to confirmed or 2025 from UNHCR'S

‘presumed return

'presumed return'

چون نفی عطا شد میزار بجهت ای خاص

ادامه جواز هم الی

نقد و تعویض صحافی

ندی نهاد المستانی

علیه السلام

باز منبر می باشد

عزیز مارو

جواب

الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول منهجية الاحتساب، والمعايير المعتمدة؛

وحيث إنّ القسم الأكبر من الرقم المعلن يبدو مستندًا إلى ما يُسمّى بـ **إلغاء التفعيل الإداري (Deactivation)** أو وقف المساعدات، وليس إلى مغادرة فطلة مثبتة عبر سجلات الأمن العام اللبناني أو معابر الحدود الرسمية؛

وحيث إنّ إلغاء التفعيل أو وقف المساعدات لا يُشكّل، قانوناً أو واقعاً، دليلاً على السوءة الفعلية، بل قد ينتج عن انقطاع التواصل، تعليق المساعدات بسبب نقص التمويل، هجرة إلى بلد ثالث، بقاء الشخص داخل الأراضي اللبنانية دون تسجيل، أو حركة عبور غير نظامية؛ وحيث إنّ الدولة اللبنانية، هي الجهة الوحيدة المخوّلة قانوناً توثيق حركة الدخول والخروج عبر أراضيها، ما يجعل أي أرقام لا تستند إلى بيانات المديرية العامة للأمن العام عرضة للتشكيك وعدم القابلية للتدقيق؛

وحيث إنّ المعطيات تشير إلى أنّ نحو 350,000 نازح سوري غادروا لبنان بعد أحداث أيلول 2024، من دون توضيح ما إذا كانوا قد سجّلوا كعائدين، أو أُعيد إدخالهم لاحقاً، أو تم احتسابهم ضمن أرقام “إلغاء التفعيل”؛

وحيث إنّ توقف المساعدات عن نحو 400,000 نازح بسبب تراجع التمويل الدولي لا يمكن اعتباره سياسة عودة، ولا يُمكن قانوناً إدراجه ضمن إحصاءات “العودة الطوعية”؛

وحيث إنّ نسبة النازحين غير الحائزين على وضع قانوني في لبنان ما زالت تُقدَّر بنحو 75%، في ظل غياب سياسة وطنية واضحة لمعالجة هذا الواقع، سواء من حيث التنظيم القانوني أو العودة أو إعادة التوطين؛

وحيث إنّ غياب الشفافية في تبادل البيانات بين الدولة اللبنانية والجهات الدولية، ولا سيما UNHCR، يُضعف قدرة السلطات التشريعية والرقابية على ممارسة دورها الدستوري في

المساءلة؛

المساءلة؛

وحيث إنّ اعتماد أرقام غير موثقة أو غير متطابقة مع سجلات الأمن العام قد ينعكس سلبيًا على مصداقية الدولة اللبنانية أمام المجتمع الدولي، إدارة ملف النزوح، توزيع المساعدات، والحقوق السيادية للدولة؛

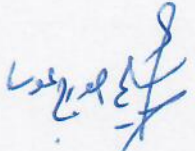
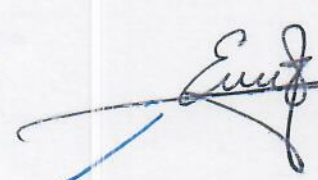
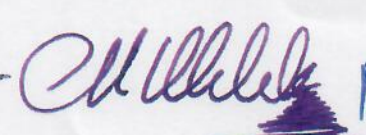
من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. هل تؤكّد الحكومة اللبنانية رقم الـ UNHCR القائل بوجود 501,603 نازح سوري، تم إلغاء التفجيلهم بسبب عودة مؤكدة أو مفترضة؟ وإذا كانت تؤكد، على أي أساس قانوني تعتمد/تتبنّى هذا الرقم كـ «عدد عائدين»، وهو مبني على «إلغاء التفجيل وعودة مفترضة»؟
2. إذا كانت الـ UNHCR قد دعمت مباشرة 54,673 عودة طوعية فقط، فما الآلية الملموسة التي أنتجت العدد المتبقي من رقم 501,603 المذكور أعلاه؟ ما مصدره؟ وما تعريف «العودة» المعتمد؟
3. تشير المعطيات إلى أن جهات أممية عطّلت قرابة 400,000 نازح سوري من لوائح مستفيدي UNHCR/WFP بسبب نقص التمويل: كم من هؤلاء من ضمن المسجلين لدى الـ UNHCR البالغ 501,603 (إلغاء التفجيل بسبب عودة مؤكدة أو مفترضة)، وما هو رقم التناطح الفعلي؟ وما هي منهجية المطابقة التي تمنع العدّ المزدوج؟
4. ما مصير الوافدين الجدد، نحو 120,000 حسب بيانات الـ UNHCR، الذين دخلوا بعد سقوط النظام القديم في سوريا في كانون الأول 2024؟ هل سيتم «تسجيلهم/تدوينهم»؟ هل يتلقون مساعدات في لبنان؟ وهل تم تنسيق هذه التطورات مع الحكومة اللبنانية بصورة رسمية؟

Handwritten signatures and initials at the bottom of the page, including a large signature on the left, a signature in the center, and a signature on the right with the initials "N.B." next to it.

الجدول رقم (1): الوجود السوري، "العودة"، والتعطيل (كانون الأول 2024 – كانون الأول 2025)

الفئة	كانون الأول 2024	كانون الأول 2025 (كما يُدعى)	المصدر/ملاحظات
السوريون المسجلون لدى الـ UNHCR قبل 2015	755,000	533,000	انخفاض عدد النازحين المنسوب إلى «العودة/ إلغاء التفعيل Deactivation»
السوريون المدونون لدى الـ UNHCR بعد 2015 (غير المشمولين بالحماية)	800,000	600,000	لا توجد أرقام رسمية مشاركة مع الحكومة اللبنانية
غير المسجلين/غير المدونين (وجود غير قانوني)	450,000	400,000	سبب تقديرات الأمن العام
الوافدون السوريون بعد 7 كانون الأول 2024	0	بين 120,000 و 200,000	عبور غير شرعي ناشط، خصوصًا في الشمال (حسب تقديرات الـ UNHCR)
إجمالي النازحون السوريون في لبنان	2,000,000	1,650,000	مجموع جميع الفئات حسب الادعاء في كانون الأول 2025 – فرق مع عام 2024 "350,000"
عدد الذين عادوا إلى سوريا بعد أيلول 2024 نتيجة الحرب في لبنان	350,000	غير معلوم	غير واضح إذا خُذوا من قواعد البيانات
عدد العائدين بين عام 2024-2025 حسب تقديرات الـ UNHCR	-	503,603	الرقم المركزي المتنازع عليه (كما يُدعى من قبل UNHCR، الأمن العام، والحكومة)
المستفيدون من برنامج العودة الطوعية النقدي لدى الـ UNHCR	-	54,673	العودات المؤقتة والقابلة للتحقق حسب تقرير الـ UNHCR
توقف المساعدات لقسم كبير من النازحين السوريين (UNHCR و WFP)	-	400,000	بسبب تراجع التمويل من قبل الجهات المانحة
نسبة السوريين دون وضع قانوني	%75	%75	ثابتة تقريبًا في السنتين



N.B. شربل ماريون
 شربل ماريون
 شربل ماريون